جامعة المنصورة
كليـة الآداب

الأبعاد الاجتماعيـة للعـود للجـريمـة في المجتمع المصري: رؤيـة سوسيولوجيـة

إعـــداد

حسام محمود حسن محمود مطاوع

باحث لدرجة الدكتوراه

كلية الآداب – جامعة المنصورة

إشـــــراف

أ.م.د/فتحية السيد الحوتي

أستاذ علم الاجتماع المساعد

كلية الآداب–جامعة المنصورة

مجـلة كلـية الآداب – جامعـة المنصـورة

العدد السادس والستون – يناير ٢٠٢٠

الأبعاد الاجتماعية للعود للجريمة في المجتمع المصري: رؤية سوسيولوجية

حسام محمود حسن محمود مطاوع
باحث لدرجة الدكتوراه
كلية الآداب – جامعة المنصورة

ملخص البحث

يعد العود إلى الجريمة أحد أهم الظواهر الاجتماعية التي شغلت حيزاً كبيراً من تفكير المنظرون السوسيولوجيون في مجالات علم الاجتماع وخاصة فرع علم الاجتماع الجنائي، نظراً لما يترتب على العود من تبعات اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية خطيرة ولهذا فمن الأهمية بمكان أن نتعرض لأهم الأبعاد الاجتماعية التي ترتبط بهذه الظاهرة مثل الأسرة والتعليم والحي السكني والوصم والمخالطة الفارقة كأبرز الأبعاد التي تلعب دوراً محورياً في تشكيل سلوك العائدين للجريمة خاصة بعد تعرضهم لتجربة السجن والمؤسسات الإصلاحية، كل هذه العوامل وغيرها تعد من أهم مقومات الوقاية من العود وتأهيل المفرج عنهم للاندماج الناجح بالمجتمع وأداء وظائفهم وأدوارهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية كما ينبغي أن تكون.

Abstract:

Recidivism is one of the most important social phenomena that occupied a large part of sociologists' thinking in the fields of sociology, especially the branch of criminal sociology, given the consequences of the Recidivism of serious social, economic, cultural and political consequences, and for this it is important that we are exposed to the most important social dimensions associated with these The phenomenon such as family, education, residential neighborhood, stigma and differential association which are the most essential dimensions that play an important role in forming the behavior of Recidivists, especially after they have experience in the prison or correctional institutions.

These and other factors are some of the most important elements of prevention and rehabilitation of recidivists for the successful reentry to society and the performance of their social, economic and cultural roles as it should be.

تمهيد :

لعبت ظاهرة العود إلى الجريمة دوراً هاماً في توجيه البحوث والدراسات الأكاديمية والمهنية وذلك لارتباطها بالعديد من التخصصات البحثية وفروع العلم، وقد تعددت المتغيرات والعوامل التي شكلت تأثيراً متبادلاً بينها وبين ظاهرة العود مثل المتغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وما تمثله من محكات أساسية ومقاييس هامة تتجسد في التعليم، العمل، والأمان الاجتماعي، والوصم، والعديد من المشكلات والقضايا الاجتماعية مثل العنصرية وعدم تكافؤ الفرص، إضافة إلى جماعات الأقران والأسرة والمؤسسات الاجتماعية كالمؤسسات التعليمية والدينية والخيرية والإصلاحية... وجميعها يشترك في تدعيم هذه الظاهرة في المجتمع في حال فشلها في القيام بدورها الأمثل المنوطة بالقيام به.

أولاً: العوامل الاجتماعية:

(١) الأسرة :

تلعب الأسرة دوراً محورياً في الحد من الجريمة والعود إليها سواء بين الأطفال أو البالغين حيث حددت الأبحاث السابقة حول الأسرة العديد من المتغيرات المرتبطة بشكل كبير بالتورط الإجرامي، بما في ذلك جوانب عديدة مثل الإشراف الأبوي والانضباط ونوعية العلاقة بين الوالدين والطفل.

ومع ذلك، فلم يتم تكريس سوى القليل من الاهتمام لإلقاء الضوء على إمكانية أن آثار هذه المتغيرات

على الجريمة تعتمد على خصائص السياق الاجتماعي الذي تعيش فيه الأسرة.

وهنا يشير التحليل إلى أن الحرمان المجتمعي يزيد بشكل كبير من آثار المشكلات في بيئة الأسرة على معدلات الجريمة.

ولهذا فقد حدد (Carter Hay وآخرون، 2006) في دراستهم العديد من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بشكل كبير بالتورط الإجرامي، وأهمها نوعية العلاقة بين الوالدين والطفل ومدى الضبط الفعال للوالدين على السلوك والانضباط على ارتكاب الأفعال المنحرفة.

و العوامل الأسرية ترتبط بالعديد من المتغيرات الأخرى وتحدث بالتواتر مع العديد من المؤثرات المختلفة فلا يمكن دراستها بمعزل عنهم وتتمثل أهم هذه المتغيرات المجتمع المحيط والنظام المدرسي والاقتصادي أو العوامل الثقافية للمدن والمناطق وحتى الدول، وغالبا ما تكون هذه السياقات ذات صلة بالجريمة، وقد تؤدي إلى تغيير كبير في مخرجات المتغيرات العائلية المختلفة.

وفقاً لهذا المنطق، فإن الرابطة الاجتماعية الضعيفة هي الأكثر عرضة للجريمة عندما تقترن ببيئة غنية بالفرص الإجرامية، وهي بيئة من المحتمل أن توجد في المجتمعات المحرومة.[١]

وعلى الجانب الآخر فربما قد تتغلب العوامل الخارجية أو الشخصية الخاصة بالفرد ذاته حيث تتسم العديد من المجتمعات بالاستقرار الأسري والترابط والتضامن والالتزام إلا أن ملامح الانحرافبسمته النسبية قد تسيطر على بعض أفراد الأسرة دون غيرهم ويؤدي ذلك لارتكابهم الجرائم التي تخرج عن كافة الأعراف والقيم التي نشأوا فيها خاصة جرائم العنف، ويرجع ذلك في الأساس إلى تحولات القيم الشخصية للفرد الناتجة عن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع الخارجي. [٢]

ومن الملاحظ أن المجتمع الذي يحتوي الأسرة يمثل ميدانا خصبا لنشر الجريمة أو منعها وأن دور الأسرة في نقل ثقافة المجتمع الذي يعاني فقرا اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا، فالأسرة في تلك المجتمعات تقوم بتوريث الجريمة لصغارها كما توارثها الكبار وتدريبهم عليها لكي تكون مصدر دخلهم وأسلوب حياتهم، وهذا ما يدعم لديهم ثقافة الجريمة والاعتياد عليها، حيث يقوم الآباء والأمهات والأزواج والأخوات على حث أسرهم وأقاربهم بلا تمييز سواء بين الذكور أو الإناث صغارا كانوا أو كبارا على ارتكاب الجرائم كالنشل والسرقة (المنازل – السيارات ...) وتأتي المكانة الاجتماعية من كثرة الجرائم التي يقوم بها هؤلاء

[1] Carter Hay, Edward N. Fortson, Dusten R. Hollist, Irshad Altheimer, Lonnie M. Schaible, The Impact of Community Disadvantage on the Relationship between the Family and Juvenile Crime, Volume: 43 issue: 4, November 1, 2006, Sage Publications, page(s): 326-333

[٢] عبدالرحمن بن عبدالله العفيصان، أثر التحول في القيم الشخصية والأسرية على السلوك العنيف لدى مرتكبي جرائم العنف من الشباب في مدينة الرياض، رسالة دكتوراه، قسم العلوم الاجتماعية، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠٠٦

ومدى براعتهم وإتقانهم في ذلك، مما شجع صغار السن والمراهقين على تدعيم ثقافة الجريمة لديهم والعود إليها والاعتياد عليها على الرغم من إنزال العقاب عليهم من المؤسسات التنفيذية والملاحقات المستمرة لهم من أجهزة الضبط الرسمي، [٣] ولهذا يجب أن يسفر تصحيح هذا العامل عن فهم أكمل لآثار البيئة الأسرية على الجريمة وبالتالي المساهمة في المعرفة حول العملية الكلية التي يتم بها إنتاج الجريمة. [٤]

وبما أن الأسرة تلعب الدور الأكبر في إصلاح أعضائها قبل وبعد وأثناء الجريمة ومنع عودهم إليها فقد كان لزاما أن يتم تأهيل الأسرة لاستيعاب الفرد المجرم وتدريبهم على كيفية التعامل الإيجابي معه نظرا للعبء الأكبر الذي يقع عليهم في المشاركة الإيجابية في إنجاح برامج الرعاية اللاحقة وإعادة دمج المفرج عنهم [٥]

تتوالي الأبحاث وتتعدد الدراسات في التركيز على العلاقة الارتباطية بين الأسرة والجريمة وتتخلل جميع جوانبها وأبعادها لتشمل علاقة الوالدين – فيما بعد ارتكاب أحدهما أو كلاهما للجريمة – بالأبناء، حيث تتمثل هذه المرحلة صعوبة بالغة ومحور خطير في حياة الأبناء من حيث اختلال منظومة الأسرة بفقدانها عائلها أو فقدان الأبناء لمصدر الأمان النفسي والاجتماعي، وهنا تضطرب عمليات التنشئة الاجتماعية والمسئولية الاجتماعية في أداء أدوارها والقيام بمهامها.

ولهذا كان من البديهي استمرار التواصل بين الأبناء ووالديهم حتى في أثناء فترة السجن من خلال الزيارات الدورية لكي تتدعم العلاقة فيما بينهم تفادياً لأية مشكلات قد تتفاقم من جراء هذا الانفصال المادي من جهة ومن جهة أخرى تعمل كدور إيجابي في منع انتكاسة الوالدين الجناة وعودتهم للجريمة في فترة العقاب وما بعدها.

إلا أن سجن رب الأسرة يؤثر على الجوانب الاجتماعية وعلى العلاقات الاجتماعية وعلى الأوضاع الاقتصادية لأسر المساجين بدرجة أعلى عند الإناث منه عند الذكور [٦] ليس هذا فحسب، بل إن الأثر يعد أشد وأكبر على الأطفال حين رؤية والديهم أو أحدهما قد تم سجنه أو يكون شاهدا على لحظة القبض عليه، ونظرا لما يواجهه في تلك اللحظات من أزمة نفسية يطلق عليها المتخصصون النفسيون مسمى "صدمة القبض".

وقد دعا الباحثون مثل (Mears,2012) وآخرون وواضعو السياسات إلى تجدد الانتباه إلى عامل " زيارة السجن " والذي يعتقد منذ زمن طويل أنه

---

(٣) مروة حمدي رياض، الجرائم في المجتمع الريفي : دراسة سوسيولوجية لقرية طهواي مركز السنبلاوين بمحافظة الدقهلية، رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة المنصورة، ٢٠٠٢، ص ٢٥٧

(4) Carter Hay, Edward N. Fortson, Ibid., PP. 352: 353

(5) Rebecca S. Thalberg, Family-Based Re-Entry Programming: A Promising Tool for Reducing Recidivism and Mitigating the Economic and Societal Costs of Incarceration in California, California Prison Reform, 18 January 2006, USA

(٦) مصلح محمد العازمي، سجن رب الأسرة وتأثيره على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لأسرته بمنطقة الجوف بالمملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير، عمادة الدراسات العليا، جامعة مؤتة، الأردن، ٢٠١٤

يقلل من العود إلى الجريمة، وذلك في إطار فهم أسباب عود السجناء وإيجاد حلول لها تحسن من أوضاعهم.

وتشير التحليلات إلى أن الزيارة لها تأثير بسيط إلى متواضع في الحد من العود من جميع أنواع الجرائم لاسيما جرائم الاعتداء على الممتلكات[٧]، وهذه الجهود تسهل من المشاركة الأبوية وتأكيداً من المشرعين على أن برامج مهارات الأبوة والأمومة تعود بالنفع على الأطفال. [٨]

كل ذلك في النهاية يترتب عليه أن معظم الآباء المسجونين يريدون أن يصبحوا آباء جيدين وكل القوانين ستعطي دفعة في الاتجاه الصحيح من أجل تقييم وتقويم بيئة الأسرة والحد من العود للجريمة.

(٢) التعليم:

يمثل التعليم أهم العوامل التي تشكل وعي الفرد وتصقل ثقافته وإدراكه لواقعه الاجتماعي وتناوله وتعامله مع المستجدات التي تطرأ في حياته وأسلوب تفكيره تجاهها ولهذا فإن المستوى التعليمي للفرد يعد من أهم المتغيرات التي يمكن أن تؤثر على ارتكاب الفرد للجريمة أو العود إليها سواء نال عقوبة أم لا

وبناء عليه فإن التعليم بمستوياته ومراحله يلعب دوراً في إصلاح وتأهيل المجرمين وذلك من خلال وجود علاقة إرتباطية عكسية بين التعليم والعود وذلك يمكن تطبيقه من خلال الاهتمام بجعله إلزامياً للسجناء، وقد أسفرت المقارنات عن تحسن كبير في معدلات العود حيث كان التعرض للبرامج التعليمية واسعا بما يكفي للأفراد لكسب الدبلومات والشهادات من المدارس المعنية.

وإذا كان العود عند الأفراد الذين لديهم خبرة تعليمية كبيرة في السجن أقل بكثير من المعدل العام، ثم أنه في حال إجراء مقارنات في نسبة العود بين المستفيدين من التعليم مع نسبة السكان المستبعدين سوف تسفر عن نتائج أكثر محورية، حيث أن زيادة التعليم يرتبط بنجاح أكبر في الحد من العود إضافة إلى الاندماج في المجتمع.

ذكرت النتائج في هذه الدراسات أن التثقيف في السجون له تأثير إيجابي على قدرة السجناء على النجاح بعد إطلاق سراحهم.

ويأتي هذا الاتساق في التأكيد على فعالية برامج التثقيف في السجون حيث أن التعليم عموما له تأثير حضاري وأن هناك علاقة بين التحصيل العلمي وإعادة الاندماج بعد الإفراج والحد من العود.[٩]

ولا شك في أن التعليم يلعب دوراً هاما في تفادي الجريمة والبعد عنها بفضل ما يزرعه داخل الفرد من كره للمخاطر ومخافة الوقوع فيها والبعد عن

7Daniel P. Mears, Joshua C. Cochran, Sonja E. Siennick& William D. Bales (2012): Prison Visitation and Recidivism, Justice Quarterly, 29:6, PP.888

8Solangel Maldonado, Recidivism and Paternal Engagement, Family Law Quarterly, Vol. 40, No. 2, Symposium on Fathers and Family Law(Summer 2006), American Bar Association, Pp. 191-211

9Charles E. Kelso, Jr., Recidivism Rates for Two Education Programs' Graduates Compared to Overall Washington State Rates, Correctional Education Association Journal of Correctional Education (1974-), Vol. 51, No. 2 (June 2000), PP. 233-236

عوامل الضغط والإكراه، أي أن التعليم يقوم سلوك الفرد من خلال الصبر على القيم السائدة والحرص على السلوك السوي.

ومن جهة أخرى فالعلاقة بين التعليم والنشاط الإجرامي والسجن تجعل التحصيل العلمي مؤثرا على القرارات الجنائية اللاحقة أو العود بمعنى آخر، فالتعليم يزيد من معدلات الأجور للفرد، وبالتالي زيادة تكاليف الفرصة البديلة للجريمة، مما يترتب عليه أن تكون العقوبة أكثر تكلفة للمتعلمين، حيث أن السجن ينطوي على قضاء وقت في سوق العمل، وهو أكثر تكلفة بالنسبة إلى أصحاب الدخول المرتفعة والذين تمثلهم فئة المتعلمين، مما يترتب عليه انخفاض في احتمالية تعرضه للجريمة. (١٠)

ولهذا فإن المؤسسات العقابية والإصلاحية تسعى جاهدة إلى أن تضع التعليم أحد أهم سياساتها الإصلاحية من أجل تقويم سلوك السجناء في فترة السجن وما بعده والحد من انتشار الجريمة

وقد وجد أن التعليم يرتبط أيضا بالعود وهو يعتبر حاجة إجرامية قادرة على التقليل بشكل كبير من مستقبل الجناة البالغين أو الأحداث، أضف إلى ذلك تأثير عوامل أخرى كالخدمة العسكرية، والعمالة، والتعليم في نقل المجرمين الشباب بعيدا عن الجريمة خلال فترة المراهقة المتأخرة والبلوغ المبكر.

فإن هذه التغيرات في مسار الحياة لها القدرة على تحويل الجاني الشاب من مساره الإجرامي إلى مسار آخر غير إجرامي وبالتالي، يجب أن يكون التحصيل التعليمي قادراً على الحد من العود في المستقبل. (١١)

ومن ثم جاء الاهتمام بالتعليم في سياق الفلسفة الجنائية والعقابية أو الإصلاحية إن شئت الدقة، وذلك عن طريق إدراجه في المؤسسات الإصلاحية ابتغاء تحقيق فوائده واستعادة الإمكانيات البشرية والاقتصادية المهدرة.

كما أن التعليم الإصلاحي لديه مجموعة متنوعة من الأهداف التي تهدف إلى إعادة تأهيل السجناء، هذه الأهداف غالبا ما تشمل السيطرة على سلوك النزيل ، ودعم احتياجات المؤسسة الإصلاحية ، وتزويد السجناء بالمهارات الأساسية وفرصة للتغيير، ومع ذلك فقد قرر الباحثين بالإجماع أن الهدف النهائي من التعليم الإصلاحي هو للحد من ظاهرة العود، كما أن السجناء الذين تلقوا شكل من أشكال التعليم الإصلاحي أكثر عرضة بنسبة ١٩ ٪ للعثور على عمل عند إطلاق سراحه، بدافع أن التوظيف يقلل من العود، فالعلاقة بين العمل والعود مهمة في فهم ما يعمل في الحد من العود. (١٢)

وقد توصل (محمود ضحية آدم، ٢٠١١) – بالاتفاق إلى ما سبق– إلى دور التعليم في تأهيل

10LanceLochner and Enrico Moretti. "The Effect Of Education On Crime: Evidence From Prison Inmates, Arrests, And Self-Reports" American Economic Review, 2004, V.94(1,Mar), PP. 159-182.

([11])Glenn D. Walters, Relationships Among Race, Education, Criminal Thinking, and Recidivism: Moderator and Mediator Effects, 2nd Edition, February 1, 2014, Vol. 21(1), Sage Journals, USA, P 83

[12]Lori L. Hall, Correctional Education and Recidivism: Toward a Tool for Reduction, The Journal of Correctional Education 66(2), May 2015, PP 19: 24

النزيل لسوق العمل عن طريق تعليمه وتدريبه على متطلبات سوق العمل وتحقيق التكامل في هذا الصدد، وكذلك تعدد فرص الحياة وتأكيد الحراك الاجتماعي لأعلى والتطوير الذاتي وقد لاحظ أن الفئات العمرية ما بين (٣٠-٥٠) سنة هي الفئات الأكثر تفاعلاً في عملية التأهيل والإصلاح والمشاركة في العملية التعليمية والتدريبية وتفاعلهم الإيجابي مع الأساتذة والأخصائيون الاجتماعيون داخل السجن.[١٣]

ولهذا فقد أولت الدول جميع العوامل التي من الممكن أن تقلل بها مستوى الجريمة في المؤسسات الإصلاحية، وتشير الدراسات الاستكشافية والنتائج الواردة بها إلى أن التعليم في السجون له تأثير إيجابي على قدرة النزلاء على الاندماج والتكيف الاجتماعي والتفاعل الإيجابي عند إطلاق سراحهم.

كما يوضح ذلك مدى الاتساق في مخرجات البرامج التعليمية داخل السجن كما تؤكد التصورات أن التعليم هو عموما له تأثير حضاري وأن هناك علاقة بين التحصيل العلمي والحياة السوية بعد الإفراج. [١٤]

دور التعليم في حدوث الجريمة :

ومن ناحية أخرى لا يمكن النظر إلى التعليم بوصفه عاملاً إيجابياً ووقائياً من الظواهر السلبية التي نحن بصدد الحديث عنها كالعود إلى الجريمة فحسب، ولكنه قد يلعب دوراً محورياً في حدوث الجريمة والعود إليها من خلال ما أوضحته العديد من النظريات مثل الاختيار العقلاني والتعلم الاجتماعي، حيث يتضح جلياً في القرارات التي يتبناها الأفراد وتقيمهم لوضع ما وبالتالي ، يتأثر قرار الإساءة بتفضيلات الناس ومواقفهم تجاه المخاطرة والوقت المهدر وتقديراتهم لتوفر الفرصة غير المشروعة وتكاليفها وفوائدها، مقابل توفر الفرص المشروعة وتكاليفها وإمكاناتها لتحقيق العائد نفسه أو ما يماثله.

أو كما يعبر عنه أكثر شيوعا من قبل الاقتصاديين، ينتهك الناس عندما تتجاوز النسبة المتوقعة للعود للجريمة (أي نسبة الفوائد إلى التكاليف) ما يعتقدون أنهم سيحصلون عليه من خلال قضاء الوقت نفسه والموارد الأخرى لمتابعة الأنشطة القانونية، ومن هنا يأتي هذا التفسير مناقضاً لما تم تداوله في النظريات والإتجاهات الأخرى التي تفسر السلوك الإجرامي بأنه نتاج الضغط وقصور في التوازن الإنفعالي أو الفقر والحرمان النسبي والمخالطة الفارقة وانهيار الروابط الاجتماعية أو بتأثير قوى اجتماعية أخرى. [١٥]

١٣محمود ضحية مسلم آدم، دور المؤسسات التعليمية داخل السجن في تأهيل وإصلاح النزلاء: دراسة حالة مدرسة مدينة الهدى الإصلاحية ولاية الخرطوم غرب مدينة أم درمان، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، الخرطوم،٢٠١١، ص٧٣

[14] Kim A. Hullet al , Analysis of Recidivism Rates for Participants of the Academic/ Vocational/ Transition Education Programs Offered by the Virginia Department of Correctional Education, Journal of Correctional Education, Vol. 51, No. 2 (June 2000), pp. 256-261

[15] Bill McCarthy& Ali R. Chaudhary, Rational Choice Theory and Crime, Chapter in Brunisma, D. and D. Weisburd (Eds)., Encyclopedia of Crime and Criminal Justice,. Springer, 2014, P 5&6

ولهذا يضيف التعليم ثقلاً للدوافع الإجرامية وكيفية التخطيط الجيد لتحقيق أكبر قدر من المنفعة وتفادي العقوبات المتوقعة سواء اجتماعية أو قانونية والوصول إلى المكاسب التي ربما يجني القليل منها في حال إلتماسه للطرق القانونية والشرعية.

حيث أن التعليم يعمل على إكساب الفرد بالعديد من المعلومات في شتى المجالات وطرق وأساليب للتفكير العلمي الجاد الذي من خلاله يستطيع إدراك الوقائع والظواهر من حوله ومواكبة التغيرات والتنبؤ بالمستحدثات والتعامل معها.

وقد كان هذا واضحاً في العديد من الجرائم التي يتم التعامل معها في هذا الإطار حيث يعتمد الجناة على الوسائل التكنولوجية ومستحدثات العصر سعياً لصقل أعمالهم الإجرامية وتنمية وسائلهم تفادياً للوسائل التقليدية التي باتت معروفة ومراقبة من أجهزة العدالة.

فلطالما وجد الاختيار العقلاني لدى المجرم فإنه يسعى دائماً لتحسين أدواته وتطويرها والتحايل على القانون والخروج عليه بشتى الوسائل الجديدة والمتطورة، لتحقيق أقصى فائدة والوصول إلى أهدافه دون خسائر تذكر.

(٣) الحي السكني والجريمة:

يمثل الحي السكني أحد أهم المتغيرات الاجتماعية والديموجرافية التي يستقي منها الفرد ثقافته وخبراته وتتشكل بها طباعه وسماته الشخصية والنفسية، ومن تلك البيئة يستطيع أن يستكشف العالم الخارجي من حوله ويجسد تصوراته ورؤاه حول كل ما يحيط به من أحداث ومستجدات، والمجرم باعتباره محور بحثنا فسوف نلقي الضوء على الأبعاد الاجتماعية المتعلقة بالحي السكني قبل وبعد مرحلة السجن.

تشير نتائج الدراسات التي ناقشت هذا المحور إلى أن السجناء السابقين يتعرضون للتغيرات في البيئات التنظيمية المحلية، وهذا التباين له تأثير على العود الكلي حسبما أوضح D.Wallace (2015) حيث تشمل الارتباطات الفردية للعود الإدانة السابقة، ومشكلات تعاطي المواد المخدرة، وانخفاض مستويات التعليم، والبطالة، ومستويات الإفراج الشرطي العالية.

إضافة إلى ذلك تعد ظروف الجوار مثل عدم التنظيم، والاضطراب، والاستقرار السكني، والطبقة جميعها تعمل على زيادة فرص ومعدلات العود، ولا شك أن الإهمال وتجاهل توفير مؤسسات الرعاية الصحية في الأحياء الفقيرة تزيد من معدلات العود داخل تلك الأحياء والعكس صحيح، وتأتي أهمية فهم البيئة التنظيمية التي يتم إطلاق سراح السجناء السابقين فيها أمر مهم لعدة أسباب:

أولهما: تبين أن توافر واستخدام المنظمات الخدمية في فترة ما بعد الإفراج أمر بالغ الأهمية للسجناء السابقين لمساعدتهم على إعادة الاندماج الناجح في المجتمع.

وتسهم أيضاً المنظمات المتاحة محليا إلى التأثير على تطوير الحي والاستقرار السكني، وتشكيل فرص حياة السكان ولهذا فإن فهم العلاقة الارتباطية بين كلاً من السجن والعود من ناحية، وعوامل تأثير المنظمات الخدمية على الأحياء من

ناحية أخرى لهو أمر مهم ليس فقط للسجناء السابقين، ولكن للمقيمين بالحي وللحي نفسه أيضا.

ثانياً: قد تؤدي البنية التنظيمية القوية في الحي إلى زيادة الضبط الاجتماعي وتنمية رأس المال الاجتماعي، وبالتالي بناء القواعد التي تمنع النشاط الإجرامي.

ثالثاً: أثبت أنه بينما يؤثر وجود الإفراج المشروط في الحي على مقدار الجريمة في ذلك الحي، فإن عدد المنظمات التطوعية يقلل من شدة تلك العلاقة.

ومن المرجح أن يعود السجناء السابقون الذين يفتقرون إلى الروابط الشخصية إلى الجريمة، مما يؤكد على أهمية الروابط الاجتماعية للتخلي عن الجريمة.

وعلى الرغم مما سبق فليست كل المنظمات لها علاقة مؤيدة للمجتمع بالجريمة؛ بعض الأنواع التنظيمية قد تسهل الجريمة والعود، فهناك العديد من المنظمات التي تجلب عدداً من الأفراد غير الملائمين (ثقافياً، اجتماعياً) إلى المجتمع المحلي ممن لا يرغب السكان في التفاعل معهم وبالتالي يعرض السكان عن المشاركة في هذه المنظمات ويرفضون التعامل معها، مما يقلل من السيطرة الاجتماعية غير الرسمية ويزيد من الجريمة في نهاية المطاف، لهذا لابد من مراعاة الفوارق الطبقية والثقافية والاجتماعية بين مقدمي الخدمات والأنشطة وبين أفراد المجتمع المحلي وذلك من خلال استطلاعات وأبحاث جادة قبل إقامة مشروعات أو منظمات بها، إضافة إلى أن بعض النشاطات التي تقوم بها المؤسسات قد تؤدي إلى المزيد من الفرص الإجرامية داخل الحي من خلال الجمع بين الضحايا والمجرمين المحتملين في الزمان والمكان والتي لها أثرها فيما بعد على العود، فليست جميع الروابط لا تكون مؤيدة للمجتمع فبعض السجناء السابقين يستخدمون أنواع من السلوكيات والحيل التي تشكل جزءاً من ثقافات فرعية منحرفة للإضرار بنشاطات هذه المنظمات أو الإساءة إلى مضمونها.

ومن أمثلة المنظمات الخدمية والتأهيلية التي تلعب دوراً فعالاً للسجناء السابقين في الحي السكني: منظمات التوظيف والتي يمكن من خلالها إتاحة المعلومات عن وإلى السجناء راغبي التوظيف، وتحسين فرص العمل لهم من خلال إبلاغهم عن الشركات التي ترغب في توظيف سجناء سابقين، وكذلك عن طريق توفير مرشدي التوظيف، والمساعدة في إنشاء السيرة الذاتية والإعداد للمقابلة.

إضافة إلى المؤسسات التعليمية والتي تمكّن السجناء السابقين من الحصول على التعليم والمهارات التي تسهل الحراك الاجتماعي لأعلى.

والنوع الثالث وهو منظمات المساعدة في حالات الطوارئ هي تلك التي تقدم المساعدة مع الاحتياجات العاجلة ، مثل الغذاء والمأوى

وجدير بالذكر أن هذه المؤسسات تعمل داخل وخارج السجن على فترات متصلة تأكيداً على عوامل الرعاية اللاحقة ولكن لسوء الحظ، فإن معدلات المشاركة في برامج السجون، مثل التعليم

والبرامج المهنية منخفضة ومتقلصة بسبب انخفاض التمويل.

بالنظر إلى أن الأبحاث الموجودة تشير إلى أهمية موارد المجتمع في الحد من الإجرام والعود، إلا أن العديد من هذه المنظمات تنقصها الشمولية والعمومية والتكامل بينها وبين مثيلاتها في الأحياء الأخرى مما تتسم بمحدودية وفردية نشاطاتها، أضف إلى ذلك أن كلاً من (الدراسات البحثية والمنظمات ذاتها) تتواجد في أحياء أكثر ثراء، أو تلك ذات السلبيات المنخفضة وتتجاهل الأحياء الأخرى الأشد فقراً والأسوأ حالاً.

وأما عن العامل الجغرافي فالأفضل هو تواجدها في حي السجين السابق ذاته إلا أنه لا ضرر من تواجدها في حي قريب منه مكانياً. (١٦)

وعلى الرغم من أن الأحياء الفقيرة تظهر مستويات عالية من التكامل الاجتماعي، فهي معزولة اجتماعيا من العناصر التي تمثل المجتمع السائد، وغالبا ما تكون التفاعلات الاجتماعية لأفرادها مقصورة على أولئك الذين لا تساعد مهاراتهم وأساليبهم وتوجهاتهم وعاداتهم على تعزيز النتائج الاجتماعية الإيجابية. (١٧)

ويأتي الاختلاف ما بين نوعية الحي سواء كان حضري أم ريفي في التأثير على مستويات الجريمة والعود إليها حيث أسهم العديد من علماء النظريات الاجتماعية الكلاسيكية المهتمين بالتغييرات التي أحدثتها هذه التحولات، والحياة الاجتماعية والنفسية للمدينة.

سواء تم النظر إليها من جانب التضامن(Durkheim)، أو المدينة (Simmel)، أو البيروقراطية (Weber)، فقد كان المنظرون الأوائل عازمون على تحديد النتائج المترتبة على النظام الاجتماعي المتغير للأفضل أو الأسوأ.

ولهذا فقد انتابهم القلق على نطاق واسع إزاء ظهور المشكلات الاجتماعية في المناطق الحضرية والاضطرابات الفردية مثل الجريمة والانحراف والمرض العقلي.

وقد أصبح صراع الأفراد للحفاظ على شعور بالاستقلالية والفردية في مواجهة التغيير الاجتماعي المتسارع مصدر قلق أساسي خلال مطلع القرن العشرين.

وفي حين تميزت الحياة الريفية بالصور الذهنية الحسية التي تتدفق ببطء، بشكل معتاد ومتساو، فإن الأساس النفسي لنوع الفردية الحضرية يتكون من تكثيف التحفيز، وإثر ذلك فقد أكد زيميل (١٩٧١) بأن المبالغة في التحفيز أدت إلى التكيف العقلي لموقف، مما أثر بشكل أساسي على الثقافة المجتمعية وطريقة ارتباط الأفراد ببعضهم البعض. (١٨)

(16)Danielle Wallace, Do Neighborhood Organizational Resources Impact Recidivism?, Sociological Inquiry, Vol. XX, No. X, The International Sociology Honor Society, 2015, PP.1:24

17Mark T. Berg, Eric A. Sevell, and Eric A. Stewart, Cultural Processes: Social Order and Criminology, Ch. 13, The Handbook of Criminological Theory, Alex R. Piquero, 1st Edition, Willy Blackwell, UK, 2016, P258

18Mark T. Berg, Eric A. Sevell, and Eric A. Stewart, Cultural Processes: Social Orderand Criminology, Ch. 13, The Handbook of Criminological Theory, Alex R. Piquero, 1stEdition, Willy Blackwell, UK, 2016, P241

هذا ما أدركه علماء التنظير وقتئذ إلا أنه مع استمرار التغير الاجتماعي وخصوصا مع بدايات القرن الحالي وما اتسم به من ثورة المعلومات والتكنولوجيا وظهور مصطلحات جديدة كالكونية والعولمة والغزو الفكري وغيرها .. فقد لوحظ تأثر الحياة الريفية "التقليدية" بأزمة ما بعد الحداثة وتغير طبيعتها البسيطة وكيانها المتفرد وعالمها المستقل، فقد اكتسبت البيئة الريفية تطورات العصر وابتلعت قيم وثقافات جديدة عامة وخاصة، سوية ومنحرفة، فأثرت على بيئتها وغيرت من خصائصها وسماتها وألبستها أثواب غير متناغمة لا تليق بطبيعتها المتماسكة وتضامنها الآلي ومعاييرها الموحدة.

ومن هذا المنطلق فقد ازدادت جرائمها وانحرافاتها طبقاً لما شهدته من طمس لهويتها وتهميش لمرجعيتها أدى إلى أن تستشري الوحشية والعنف بين أفرادها في ظل غياب الضمير الجمعي وتغلب الأنا على المعيارية، فظهرت أنماط جديدة للجريمة وتقنيات غير معهودة في المجتمع الريفي. وقد يحفز وضع الفقر المزيد من الناس على أن يصبحوا مجرمين بسبب المصاعب الاقتصادية الخطيرة أو الاغتراب عن المجتمع السائد، إلا أن هذا الاكتشاف لا يعني بالضرورة أن الجناة الأكثر عرضة للجريمة هم السود أو اللاتينيين من الآسيويين.(١٩)

ستكون هناك حاجة إلى تدخلات لزيادة وتحسين الرقابة الاجتماعية غير الرسمية والتماسك الاجتماعي في الحي أو المجتمع من خلال تعزيز التفاعلات الاجتماعية وإشراك المجتمع بين السكان.

(٤) الوصم:

يعتبر الوصم الاجتماعي ظاهرة متفشية بكثرة في مجتمعاتنا العربية فالموصوم في نظر المجتمع هو رمز للعار الذي سيبقى عالقا به لذلك نجد أن هذا الأخير من خلال وصم الفرد الذي أخطأ أو ارتكب ذنباً ثم تاب بعد ذلك بدل مساعدته للخروج إلى بر الأمان وإدماجه في محيطه الاجتماعي يسعى إلى المبالغة في تطبيق الجزاءات التي تؤثر في حالته النفسية وتثير فيه الحقد والعداوة فعوض أن يستهدي إلى طريق الصواب نجده ينحرف أكثر فأكثر في تيار العود إلى الجريمة والانحراف، أي أن الفرد الذي سبق له الاندماج في بؤر الفساد والانحراف ثم عاد إلى جادة الطريق إذا ما أدرك أن المجتمع يتصرف نحو بطريقة بغيضة أو غير مقبولة فالنتيجة الطبيعية لذلك هو الشعور بالاغتراب من المجتمع واللجوء إلى الأفراد الذين كانوا سببا في انحرافه في بادئ الأمر وهو ما يعتبر أمراً طبيعياً لأن لكل فعل ردة فعل.

ويعاني النزلاء السابقون من عدم مصاهرتهم ومن العار الذي يلحق بأسرهم وعدم تقبل صداقتهم والخوف على السمعة بالإضافة إلى تدهور الحالة الصحية والنفسية والشعور بالدونية وتحقير الذات واللوم والأقسى من ذلك عندما يشعر الشخص بأن المجتمع يميزه بوصمة بأنه قد أذنب وعدم تقبله ومد يد العون له ماليا أو معنويا

[19] Ibid, P 100

والاستمرار في وصمه وينظر إليه على أنه خريج سجون وصاحب سوابق منحرف.

وهذه الجوانب تجعل المنحرف أو المجرم يعتقد أن المحيطين به ذئاب مفترسة يسعون إلى إيذائه وتجريحه ومن هنا يحتقر المجتمع ويكرهه وينعزل عنه ولا تلبث هذه المشاعر أن تتحول إلى رغبة جامحة في الانتقام من المجتمع بالعود إلى الجريمة.

بالإضافة إلى ذلك ، يشير Cullen & Agnew (2011) إلى أن الاهتمام بالوصم قد يكون مرتبطاً بزيادة الاهتمام بتأثير معدلات السجن المرتفعة، فكل مسجون سيعود إلى مجتمعه في النهاية بعد قضاء عقوبته بداخله مما يثير قضية أخرى وهي قضية العواقب السلبية وغير المقصودة للعقوبة وبالتالي تؤثر على عملية التأهيل واندماج السجناء السابقين في المجتمع، فالوصم الذي يرافق السجل الجنائي يطيل آثار العقوبة الرسمية حتى بعد انتهاءها الفعلي.

وبالتالي فقد يؤثر ذلك على قدرة الآخرين على رؤية أحد المدانين على أنه شيء آخر غير الجاني ، وكذلك قدرة الفرد على رؤية نفسه أو نفسها كشيء آخر غير الجاني. (٢٠)

وهذا ما أكد عليه (هاني عياد،٢٠٠٧) أيضا بالإضافة إلى ضرورة التعاون بين الجهات الرسمية وغير الرسمية وإقناع الرأي العام بأهمية التعاون مع المفرج عنهم والاهتمام بمشكلاتهم وعدم نبذهم أو مقابلتهم بمشاعر سلبية أو عدائية حتى يتسنى عودتهم إلى الحياة الاجتماعية والمشاركة الايجابية في المجتمع بدلاً من الاندماج مع الجماعات المنحرفة والعود للجريمة. (٢١)

وعلى أثر هذه المظاهر التي تصف لنا أهم الآثار والجوانب السلبية التي يعاني منها الفرد الموصوم نتيجة الوصمة الاجتماعية يذهب فريق من الباحثين إلى أنه على الرغم من الآثار السلبية للوصمة إلا أن لها فائدة سواء للأشخاص الواصمين أو للجماعات والمجتمعات فقد تساعد على تبرير الوضع الاجتماعي السائد لجماعة من الناس أو معاملتهم أو السيطرة عليهم كما رأى البعض أن الوصمة تعمل كأداة للضبط الاجتماعي من أجل الحفاظ على النظام الاجتماعي بالتقليل من حوادث حدوث الانحراف في المستقبل أو منع حدوثه. (٢٢)

وكما أكد (سعود الرويلي، ٢٠٠٨) أن من أهم مظاهر الوصم الاجتماعي الذي يمارسه أفراد المجتمع تجاه المفرج عنهم صحيفة السوابق ورفض تشغيلهم وعدم قبول شراكتهم أو التعامل معهم أو قبول مصاهرتهم والتخلي عنهم وتشويه سمعتهم وعزلهم وكرههم واحتقارهم من قبل أفراد

(20) Mark T. Berg, Eric A. Sevell, and Eric A. Stewart, Cultural Processes: Social Orderand Criminology, Ibid, P280

(٢١)هاني جرجس عياد، التداعيات الاجتماعية للوصمة الجنائية: دراسة ميدانية للمعوقات الاجتماعية التي تواجه المفرج عنهم من المؤسسات العقابية بمحافظة الغربية، رسالة دكتوراه، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة طنطا، ٢٠٠٧، ص٢٠٥

(٢٢)الكاملة سليماني، سميرة بشقة، الوصم الاجتماعي كأحد عوامل العود للانحراف، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، ع ١٨، مارس ٢٠١٦، الجزائر، ص ١١٢

المجتمع، مما يؤدي إلى انخفاض المكانة الاجتماعية والاقتصادية وتدني الدخل والمعاناة من البطالة. (٢٣)

وهذا ما اتفقت عليه أيضا دراسة (وفاء حمدان،٢٠٠١) حيث أضافت أن فرص الحياة تقل أمام المفرج عنه من العمل والتعاملات التجارية والاقتصادية والزواج والتعليم والمصاهرة مما يشكل عبئًا على أسرته ومن حوله بسبب سابقته الجنائية التي تلاحقه وتقترن باسمه دائما ولا يتوقف الأمر عن الرفض الشعبي بل الرفض الحكومي أيضا. (٢٤)

وهو نفس الأمر الذي أشار إليه كلاً من (Bernburg &Krohn, 2003) في دراستهما عن كيفية تأثير تدخل الشرطة ونظام قضاء الأحداث على فرص الشباب في الإساءة للبالغين، حيث أكدا على أن التحصيل العلمي والتوظيف سيتأثران بشكل ضار وسلبي بالتدخل الرسمي (الإجراءات العقابية الرسمية) وأن هذا بدوره سيزيد من خطر العود.

هذه بعض النتائج السلبية للوصم والتي تكون أكثر حدة على الأفراد – وخصوصاً الذكور من الطبقة الدنيا والأميركيين الأفارقة – في الجماعات المحرومة التي لديها موارد أقل للتغلب على آثار الوصم.(٢٥)

الأمر لا يختلف كثيرا بالنسبة للنوع حيث أن العلاقة بين إدراك الوصم والتعامل معه وبين نوع العائد لا يختلف سواء كان ذكراً أم أنثى، فالإناث أيضاً يتعرضن لتأثيرات سلبية عدة ناجمة عن عملية الوصم، من الناحية الاقتصادية (العمل، الدخل..) والاجتماعية (انهيار العلاقات الاجتماعية التقليدية مثل الصداقة – القرابة – الجوار– الزواج...). إلا أنه العلاقة بين الوصم والعود بينهن لم تكن لها أثر حيث أن مفهوم الذات لديهن مرتفع بما يكفي للتصدي لمحاولاتهن للعود تحت وطأة الوصم حيث أن لديهن القدرة على إدارة الوصم وتجنب الرفض من قبل المجتمع.

إلا أن كل ذلك لا ينفي وجود علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالعود للجريمة، إلا أنه يمكن التغلب على هذا التأثير من خلال تدعيم مفهوم الذات لديهن وتأهيلهن لإعادة الاندماج في المجتمع. (٢٦)

---

(٢٣)سعود بن محمد الرويلي، الوصم الاجتماعي وعلاقته بالعود للجريمة: دراسة ميدانية على نزلاء المؤسسات العقابية العائدين وغير العائدين بسجون منطقة الحدود الشمالية، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاجتماعية، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠٠٨

(٢٤) وفاء شاكر محمد حمدان، العود للجريمة في المجتمع الأردني: دراسة اجتماعية ميدانية، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، ٢٠٠١، ص ٥٢

(25) Mark T. Berg, Eric A. Sevell, Ibid, P281

(٢٦) رانيا جبر، إدراك النزيلات في مركز إصلاح وتأهيل الجويدة لنتائج الوصم الاجتماعي، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج ٢٧، ع ١، الأردن، ٢٠١٢، ص٢٣٢

وقد افترضت دراسات العلوم الاجتماعية إلى حد كبير الارتباط الإيجابي بين الوصم وما تلاه من عود إلى السلوكيات المنحرفة، ولكنه يلعب أيضاً دوراً إيجابياً كوسيلة للردع، إلا أنه لابد من النظر بعين الاعتبار إلى التنبيهات والتحذيرات من تدعيم الوصم وذلك لما تتسم به من آثار اجتماعية إيجابية في جوانب وسلبية في جوانب أكثر، وتعتبر نظرية الوصم نموذجا نفسيا اجتماعيا حيث تفترض المتغيرات المتداخلة والعمليات التي تعتمد بدرجة كبيرة على التفاعلات الاجتماعية.

ولهذا فإن تأثيرات الوصم – سواء كانت إيجابية أو سلبية – تبدو تراكمية مع مرور الوقت، كما أنها مختلفة بالنسبة للمقيمين في الموطن الأصلي وغير المقيمين، ويمكن أن يضيع تأثير البرامج الإصلاحية ما لم يتم تضمين تلك العوامل السابقة في تصميم نماذج تقييميه.(٢٧)

وكذلك شدد التنظير التفاعلي الرمزي على أهمية السياق الذي قد يتفاعل مع الوصم، إلا أن السياق الاجتماعي المحيط بالفرد من الأهمية بمكان في خلق الوصم وتقييمه وقياس أبعاده، ويتمثل هذا السياق في الأسرة، والتعليم، ورابطة الأقران وكذلك النوع، والجيل، والثقافة.

وقد كان تحول الانتباه من الوصم الرسمي فقط إلى الوصم الرسمي وغير الرسمي معاً خطوة هامة في تطوير نظرية الوصم حيث يحدث الوصم والتصنيف غير الرسمي عندما تنقل مؤسسة ضبط اجتماعي غير قانونية أو غير رسمية (مثل الآباء والأقران والمعلمين) إحساسا معينا بالوصم لشخص، وتشمل مؤسسات الضبط الاجتماعي غير الرسمية الأسرة والمدرسة ومكان العمل.

يبدو أن الوصم غير الرسمي على متوسط مستويات الترابط الأسري والانتظام المدرسي ورابطة الأقران الجانحين له تأثير كبير وإيجابي، بالإضافة إلى ذلك كان هذا التأثير الإيجابي أقوى لأولئك الذين تنخفض لديهم معدلات الارتباط بأقران جانحين، وقد تم الكشف عن أن الوصم غير الرسمي يعزز من نسب عود الإناث، لاسيما عندما يكون لديهن ارتباط أكبر بالأقران الجانحين وضعف الروابط الأسرية، وعلى وجه التحديد يكون تأثير الوصم غير الرسمي على الانحراف أعلى للمراهقين ذوي الترابط الأسري المنخفض، ربما بسبب الآليات المتضاربة بين الارتباط بالأسرة والوصم منها.(٢٨)

إلا أن النبذ الأسري لا يحدث من الجريمة الأولى، فالأسرة غالبا ما تتعامل مع المفرج عنه من أفرادها بأسلوب يغلب عليه الشفقة والتعاطف وينظرون إليه نظرة إيجابية إلا أنها ترتبط عكسيا بمعدل الجرائم، فمع العود المتكرر تنقلب الآية وتتحول النظرة الإيجابية إلى سلبية ومن ثم يصل

(27) Malcolm W. Klein, Labeling, Deterrence, and Recidivism: A Study of Police Dispositions of Juvenile Offenders, Social Problems, Vol. 22, No. 2 (Dec., 1974), pp. 292-303

(28) Joongyeup Lee, Examining Labeling Theory Of Deviance: Integrative Modeling For Appropriate Validation, PhD, The Faculty Of The College Of Criminal Justice, Sam Houston State University, August 2012, PP 91:94

إلى النبذ الأسري فيما بعد وذلك بخلاف المجتمع الذي سرعان ما يتبنى النظرة السلبية تجاه السجين أو المفرج عنه[٢٩]، إضافة إلى كراهية المجتمع والرفض الاجتماعي المتمثل في عدم احتواء هؤلاء المجرمين واستيعابهم داخل إطارٍ المجتمع التقليدي ولهذا يسعى لتشكيل وعيه وفقاً للصفات والتسميات الجديدة التي ألصقت به بعد خروجه من السجن مما يؤدي به إلى الانخراط في دائرة احتراف الجريمة وابتعاده كلية عن مزاولة أي نشاط شرعي، وبالتالي يشعر هؤلاء بالنظرة الدونية من قبل المجتمع المحلي مما يكون ذلك سببا في العود للجريمة، ومن هنا يتضح دور الجمهور وموقفهم تجاه المفرج عنهم إما بالعطف عليهم وقبول توبتهم ودعوتهم للإسهام في العمل الشريف وتيسير أحوال معيشتهم، وإما بالنفور منهم والسخط عليهم والإشمئزاز من الاتصال بهم وغلق كل ما يسعون إليه من أبواب الرزق. [٣٠]

(٥) مخالطة المنحرفون والعود إلى الجريمة:

من الملاحظ أن عملية الوصم تستلزم وجود جماعة وثقافة سائدة وفعل منحرف وفاعل يرتكب هذا الفعل، ولكن لكي تكتمل المعادلة لابد لنا من تسليط الضوء على العنصر الأول وهو الجماعة، والجماعة تعد المكون الأساسي الذي يشكل تصورات الفرد ورؤاه وثقافته ويعد الخروج على تقاليدها وسلوكياتها – أيا كانت مطابقة أو غير مطابقة للمجتمع الأكبر – نوعا من أنواع الانحراف.

وما يهمنا هنا هو التركيز في فترة ما بعد الانحراف الأول وبعد أن يوصم الفرد ويتعرض للنبذ والازدراء من الجماعة الأصلية، وخصوصاً في مرحلة ما بعد خروجه من السجن، فإنه يجد نفسه مغترباً عن عالمه الأول وجماعته الأصلية مما يضطره للجوء لأفراد آخرين تعرضوا لنفس أو بعض الضغوطات الاجتماعية والعقابية التي تعرض لها ليكونوا سويا جماعة لها خصائص وثقافة وتصورات تختلف عما ألفه في جماعته الأصلية الأولى.

وقد تطرق (Adams, Mike S., 1993) إلى هذه التبعات مؤكداً على أن تحولٍ الارتباط إلى مجموعات يرى من خلالها قبولاً فيما يتعلق بالسمات والسلوك المشروعين سيقلل عملية الوصم إلى الحد الأدنى، بينما يؤدي تحول الارتباط إلى مجموعات يرى من خلالها القبول من حيث الانحراف إلى مزيد من الاتجاه نحو الانحراف الثانوي، وغالبا ما يتكيف الأفراد من خلال تحويل رابطاتهم المرجعية إلى مجموعة واجه أعضاؤها صعوبات مماثلة.

كما يتلقى الفرد مدخلات من المنتسبين الجدد ويصبح ارتباطه بهذه المجموعة هو الأساس، ولهذا فإنه يعيد تحديد موقفه، والنتيجة هي شكل

---

(٢٩) خليل خلف فالح البلوي، دور الوصم الاجتماعي في العود إلى الجريمة: دراسة ميدانية على عينة من العائدين إلى الجريمة في مدينة تبوك، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة اليرموك، الأردن، ٢٠١١، ص ٨٩

(٣٠) هاني جرجس عياد، ملامح الرفض الاجتماعي للمفرج عنهم وأسرهم في المجتمع المصري: دراسة ميدانية في محافظة الغربية، رسالة دكتوراه، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة طنطا، ٢٠٠٧

من أشكال السلوك الذي يعتمد على تصوراته وأعضاء المجموعة الأخرى عن الدور المنحرف.[٣١]

وهذا ما توصلت إليه دراسة Damm &Gorinas, 2013 في أن الجمع بين السجناء المدانين بارتكاب جرائم متعلقة بالمخدرات حسب العمر ليس بالأمر الأمثل لأنه يزيد من احتمال العود إلى الجريمة المرتبطة بالمخدرات.

وهنا يلاحظ أيضا أن العمر يمثل متغيرا آخر يربط بين الأقران والعود، حيث يتسم النزلاء الذين تقل أعمارهم عن ٢٣ عاما بالتضامن القوي بين السجناء أكثر من النزلاء الأكبر سناً، ويحجم النزلاء أحيانا عن التفاعل مع بائعي المخدرات، وعلاوة على ذلك يلعب الموطن الأصلي والشبكات الاجتماعية خارج السجن دورا رئيسيا في الاندماج الاجتماعي للنزلاء الجدد في السجن. وهكذا يتميز الترابط بين الأقران في السجن بأنه قائم في الأساس على الفئة العمرية بل وفي بعض الأحيان نفس السجل الجنائي ولهذا نجد دليلاً قويا على تعزيز آثار الأقران، ولكن القليل من النزلاء من يتضامن بجميع النزلاء في جميع الأعمار وبصرف النظر عن خصائصهم الديموجرافية. [٣٢]

وهذا ما أسهم به أيضا (خليفة،٢٠٠٤) في دراسته عن ظاهرة العود للجريمة بين الشباب الليبي حيث اتضحت نتائج دراسته في أن اكتساب الخبرة داخل السجن يدعم الاستمرار في السلوك الاجرامي وأن الاختلاط بمحترفي الإجرام يؤدي إلى سرعة العود للجريمة ونوعها ويميلون إلى الجرائم التي تحتاج تخطيط مسبق وإلى جماعة في التنفيذ كجرائم السرقة بعكس الأفراد الذين ليس لهم علاقة بالمحترفين داخل السجن حيث يميلون إلى الجرائم ذات الطابع الفردي كتعاطي المخدرات وشرب الخمر. [٣٣]

إلا أن هذا الجمع لا يمثل عاملاً إيجابيا لما فيه من تعريض المجرمين الشباب غير المتمرسين نسبياً للمجرمين الأكثر خبرة في مجال تخصصهم الإجرامي مما يؤدي إلى تعزيز السلوك الإجرامي، لذلك فمن المحتمل أن يساعد عزل المجرمين المعتادين ذوي العقوبات المشددة في تقليل الجريمة بين الجناة الشباب وذوي الخبرة الأقل نسبياً. [٣٤]

وهذا ما يتفق معه الباحث حيث أن السجن في مجتمعنا المحلي ما هو إلا منبع لتفريخ الجريمة

(31) Adams, Mike S., Labeling and differential association: Towards a general sociallearning perspective of crime and deviance, PhD., Department of Sociology and Anthropology, Faculty of Mississippi State University, USA, 1993, P36

([32]) Anna PiilDamm and Cédric Gorinas, Deal Drugs Once, Deal Drugs Twice: Peer Effects on Recidivism from Prisons, project Supported by the Danish Agency for Science, Technology and Innovation, The Danish National Centre for Social Research, Copenhagen, Denmark, December 2013, PP 17: 23

(٣٣)محمد مصباح خليفة بن رجب، العود إلى الجريمة بين الشباب: دراسة ميدانية على عينة من الشباب نزلاء مؤسسات الإصلاح" السجن بمدينة طرابس (ليبيا)، رسالة دكتوراه، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة المنوفية، ٢٠٠٤، ص ٣٦٥

(34)Anna PiilDamm and Cédric Gorinas, Prison as a Criminal School: Peer Effects and Criminal Learning behind Bars, The Rockwool Foundation Research Unit, Study Paper No. 105, Copenhagen , May 2016, P35

وتدعيمها حيث تقل الرعاية وعوامل التهذيب والإصلاح مما يجعل الجمع بين السجناء المعتادين وغيرهم من النزلاء الجدد أمرا بالغ الضرر.

إلا أنه يمكن استغلاله بصورة إيجابية لدعم التفاعل الإيجابي بين السجناء الذين يشاركون في التوجيه من خلال منحهم دورا محددا بوضوح من خلال التدريب والإشراف والتوجيه لمساعدة زملائهم بشكل إيجابي، وتتضمن أدوار التوجيه تقديم الدعم العاطفي، وتقديم المشورة، وتسهيل المساعدة الذاتية أو التعلم، ومن هنا تتأتى أهمية دعم الأقران لأولئك الذين يغادرون السجن والعودة إلى المجتمع.

وهذا ما تم تطبيقه بالفعل في بعض الدول مثل بريطانيا حيث تم تسليط الضوء على الدور الهام لإسهامات المؤسسات الأهلية فقد تم تأسيس مؤسسة سانت جايلز ترست والتي تعد حاليا رائدة في هذا المجال، حيث تقوم بتدريب السجناء على تقديم الدعم والخدمات التي يقودها الأقران إلى زملائهم السجناء من خلال مشروع المشورة من الأقران. [٣٥]

هذا بشأن الأقران المجرمين أما عن الأقران الأسوياء فيشير (Taylor & Becker, 2015) في دراستهما على تأكيد الدعم العاطفي الذي يقدمه الأقران بعضهم لبعض وذلك من خلال الزيارات في السجن وكذلك على الجانب المادي من خلال احتمال أن يتمكن الصديق من توفير أشياء معينة مثل تقديم المشورة بشأن السكن بعد الإفراج وكذلك ما يتعلق بالوظائف، والدعم المالي، وعلاج تعاطي المخدرات.

ملاحظات ختامية:

لعبت المتغيرات الاجتماعية دوراً هاماً في تجسيد وتفسير ظاهرة العود إلى الجريمة وتطورها كما سبق توضيحه، إلا أن ما يلفت الانتباه هو أن السم الذي يقتل قد يكون هو ذاته الترياق الذي يعالج ويبرئ، فالأسرة والمؤسسة التعليمية والحي السكني يعدون المنظمات الاجتماعية التي تتولى التنشئة الاجتماعية بصورة مباشرة وفعالة للفرد، إلا أن إغفالهم لدورهم في الفترة الأخيرة واهتماماتهم الجانبية قد أدت لفقدانهم عنصر الضبط الاجتماعي من جانب والتربية من جانب آخر مما أدى إلى انتشار ظاهرة العود للجريمة بين أفرادهم.

فالأسرة على سبيل المثال تتبنى آليات غير واعية للتنشئة الاجتماعية ضد أفرادها من خلال اهتماماتهم بالثقافة المادية من خلال زرع العديد من القيم بداخل أبنائهم والمتمثلة في الثراء السريع واتخاذ المعايير المادية كالملكية الفردية والوجاهة الاجتماعية والحراك الطبقي كأهم أهدافها ومن ثم فإن فشل الأبناء في تحقيق هذه المعايير والتوقعات الوالدية والمجتمعية بالصورة الشرعية نظراً لعدم قدرة الوسائل الرسمية في تحقيقها بالقدر وفي الوقت

(35) Helen Fair and Jessica Jacobson, Peer relations: Review of learning, the Winston Churchill Memorial Trust Prison Reform Fellowships, Part IV, The Winston Churchill Memorial Trust (WCMT), www.wcmt.org.uk, June 2017, UK, P.7:14

المتوقع يجعلهم يتجهون لأساليب ووسائل أخرى غير رسمية أو قانونية في سبيل تحقيق ذلك، وفي حال تحقيقه ويقع الفرد تحت طائلة القانون سرعان ما يلحق بأسرته الوصم والملاحقة الجنائية فيمارسون – أي الأسرة – ضده العديد من المشاعر السلبية والعدائية كالنبذ والطرد والتعنيف بل وإنكاره كفرد من أفرادهم، مما يدفعه إلى العود للجريمة مرة أخرى.